تقرير

شكاوى «تحرّش» في «الخارجية»: المشتبه فيه «يُكافأ»!

الفضيحة هي أن يُتّهم موظف في وزارة الخارجية بالتحرّش بموظفات خلال تأدية وظيفته في البعثات اللبنانية في العالم، ويصدر قرار إداري يسمح له باستكمال مهماته في الخارج. أسرار «الخارجية» في خطر، وسمعة الدولة اللبنانية أيضاً

ليا القزي

فُتح، بداية العام الحالي، تحقيق في وزارة الخارجية بحقّ أحد موظفيها (وهو منذ 26 آب 2016 عضو لجنة حزبية في التيار الوطني الحر)، مُتّهم بالتحرّش الجنسي. شكاوى البعثات اللبنانية في مرسيليا ولوس أنجلس وديترويت، بأنّ الموظف الذي أُرسل في مهمات ضمن وظيفته إلى تلك البلاد، كان يتحرّش بموظفات، أدّت إلى كشف القضية. فِعل الموظف، في حال ثبوته، يُعتبر جُرماً يُعاقب عليه القانون بالطرد من الوظيفة. واللافت أنّ دبلوماسيين يؤكدون أن المشكو منه اعترف بالتُّهم الموجّهة إليه، لكنه قال إنها فُهِمت على غير حقيقتها. وعوض أن تُتّخذ الاجراءات بحقه، ويتم تعليق عمله، «كوفئ» بصدور قرار إداري يجيز له متابعة مهماته في الخارج، التي ستشمل أستراليا وماليزيا وإندونيسيا. وتضاربت الأنباء حول القرار النهائي الصادر في القضية؛ ففيما أشارت مصادر في الخارجية إلى أن الوزارة اكتفت بتأنيب المشكو منه، قالت مصادر أخرى من الوزارة نفسها إن التحقيق لم ينته بعد.

جذور القصة تعود إلى عام 2016، تاريخ البدء بمشروع مكننة وزارة الخارجية المعروف بالربط الإلكتروني بينها وبين البعثات اللبنانية في العالم. أحد المديرين الإداريين، الذي يُتّهم بأنه «الراعي الرسمي» للمشكو منه، وإحدى المستشارات في الفريق الضيّق للوزير جبران باسيل، عملا على تكليف الموظف بمتابعة الربط الإلكتروني. وتجدر الإشارة إلى أنّ «الموظف يدّعي أنه مدير، في حين أنّ مراسلات عديدة بين الخارجية ومجلس الخدمة المدنية تؤكد أنه موظف متعاقد». وبدأ المشكو منه يُسافر إلى البعثات من أجل إنجاز الربط الإلكتروني، فجرى تكليفه بأكثر من 50 مهمة خارج البلاد، وطُلب إلى رؤساء البعثات دفع تكاليف إقامته من اعتماد التمثيل الديبلوماسي.

استغل المشكو منه مركزه «للتحرّش جنسياً بموظفات في الفنادق وفي البعثات الديبلوماسية»، بحسب التهم موجهة إليه. وفي إحدى الشكاوى المُرسلة، التي اطّلعت عليها «الأخبار»، يرد أنّ المُتّهم «لاحق موظفة في فندق على مدى أيام، مُكَرّراً دعوته لها إلى غرفته، ووعدها بعشاء مع نبيذ ودفع تكلفة سيارة الأجرة التي ستُقلّها إلى منزلها». ويُقال في الوزارة إن المدير النافذ أخفى عن باسيل شكوى مُرسلة من بعثة لبنان في مرسيليا أواخر شهر كانون الثاني الماضي. كذلك فإن المدير المذكور لم يأبه باعتراضات الأمين العام بالوكالة شربل وهبة على سلوك الموظف. وبقي باسيل جاهلاً بما يدور، إلى أن وردت إلى «الخارجية»، في نيسان الماضي، شكويان من لوس أنجلس وديترويت «تضمنتا تفاصيل عن إصرار الموظف على إقامة علاقة جنسية مع موظفة متزوجة (في إحدى البعثات)، ومع موظفة في أحد فنادق ديترويت». أبلغ وهبة باسيل بالموضوع، فطلب الوزير تشكيل لجنة تحقيق برئاسة الأمين العام للخارجية. في كلّ جلسة «كانت أقوال الموظف تتبدّل، وكان يشتد الدعم الذي يتلقّاه من المدير النافذ». الأخير طلب من المشكو منه «الدفاع عن نفسه، بالردّ خطّياً على شكوى بعثة لوس أنجلس. فما كان من القنصل العام هناك إلا أن ردّ برسالة تتضمن شهادات موقّعة من عدد من موظّفي البعثة».

الموظف الذي تقع أسرار البعثات اللبنانية حول العالم «تحت رحمته»، كونه يعمل في مشروع الربط الإلكتروني، تتضارب المعلومات بشأن علاقته بوزير الخارجية. ففيما يزعم هو أنه مدعوم من باسيل، يُقال إنّ وزراء تكتل التغيير والإصلاح في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عطّلوا تعيينه في منصب إداري رفيع في وزارة الشؤون الاجتماعية. لكن تُطرح أسئلة عدّة عن سبب عدم اتخاذ باسيل إجراءات صارمة بحق الموظف. وإذا كان لوزير الخارجية اعتبارات خاصة، تتعلّق بعدم رغبته ربما في إثارة خضّة داخل التيار العوني والوزارة قبل الانتخابات النيابية، فإنه يبقى المتضرّر الأول من استمرار هذه القضية مثارة في أروقة «قصر بسترس» والبعثات.

الجمود

الشؤون الإدارية والمالية سعد زخيا) اجتماعاتها، برزت الأسبوع الماضي مع تسليم «الخارجية» لائحة لرئيس مجلس النواب نبيه برّي، وأخرى لمدير مكتب رئيس الحكومة نادر الحريري. الورقة تتضمن اقتراحات المداورة الطائفية بين السفارات، وتوزيع السفراء، وتصنيف الدبلوماسيين (ترقيتهم). وقد طُرح على برّي منح سفارة لبنان في الصين لسفير شيعي بدلاً من اليابان، ودمشق بدلاً من أبو ظبي، وكوريا الجنوبية بدلاً من السويد، وكولومبيا بدلاً من عُمان. أما في ما خصّ الاقتراح المُقدّم إلى تيار المستقبل، «فننتظر منه طرح 3 أسماء من خارج الملاك (القاهرة ـ الجامعة العربية، والرياض، ونيويورك ـ الأمم المتحدة)، وتثبيت خياره بتعيين قنصل لبنان العام في إسطنبول هاني شميطلّي في منصب الأمين العام لوزارة الخارجية، وجوابهم حول تبديل سفارة الكويت بأخرى»، بحسب مصادر «الخارجية». الاجتماع مع نادر الحريري حصل الأربعاء الماضي «ووعدنا بالردّ خلال هذا الأسبوع». ولكن، الأمور ليست بهذه السهولة، بوجود اعتراضات صادرة من عين التينة وبيت الوسط تتعلّق بتوزيع السفارات.

فعين التينة رفضت المبادلة بين أبو ظبي ودمشق، مع تعيين قنصل عام شيعي في دبي. لذلك، عرضت «الخارجية» على تيار المستقبل التخلّي عن سفارة الكويت، وإعطاءها لحركة أمل بدلاً من أبو ظبي. لم تحصل الوزارة بعد على جواب، لكن بحسب مصادر مطلعة على الملف «الكويت أساسية لتيار المستقبل، لذلك لن يتخلّى عنها». أمام هذا الحائط المُرتفع بوجهها، بدأت مصادر «الخارجية» تُروج أنها «غير متمسكة بمطلب أبو ظبي. ولكننا أردنا أن يكون هناك تمثيل مسيحي في دول الخليج».

> يتضمن مشروع الخارجية تعيين سفير من الطائفة العلوية في الجزائر

يفرض نادر الحريري تعتيماً إعلامياً على هذا الملف، لعدم خلق أي إشكال مع باسيل من جهة، ولأنّ ملاحظات «المستقبل» على التشكيلات لا تقف عند حدود رفض التخلي عن سفارة الكويت. تقول مصادر «الخارجية» إنّ تيار المستقبل «طالب بتمثيل ديبلوماسي في أوروبا الغربية، لكونه لا يوجد هناك سوى سفارتين للطائفة السنيّة. خياره الأول كان روما، على اعتبار أنه يوجد في الفاتيكان سفير مسيحي، والخيار الثاني هو رئاسة بعثة لبنان لدى الأونيسكو». وزارة الخارجية تشترط لتنفيذ الطلب «الحصول على سفارة في الخليج لمسيحي. والأرجح أن تُعطى الأونيسكو للمستقبل وليس روما». المطلب الثالث للتيار الأزرق كان تعيين الأمين العام، وهو أرفع منصب سنّي في الوزارة ومهمته وضع مسودة التشكيلات. رفضت وزارة الخارجية لأنه، بحسب مصادرها، «هاني شميطلي بحاجة إلى ترفيع من الفئة الثانية إلى الأولى، ولن يصدر قرار بشأنه فقط، بل سيكون اسمه مشمولاً مع باقي الأسماء المرشحة للتصنيف (أي الترقية) وستصدر مع التشكيلات».

من الأمور التي يتضمنها مشروع «الخارجية» للتشكيلات، تعيين سفير من الطائفة العلوية في الجزائر، من خارج الملاك. الخيار محصور بين ثلاثة أسماء، منها سيدة تسكن في فرنسا، وقد أُرسلت سيرتها إلى وزارة الخارجية من القصر الجمهوري. ومن بين الأسماء المطروحة أيضاً المدير العام المتقاعد خليل الشتوي الذي تواصل مع باسيل قبل فترة لهذا الهدف.

الجواب المُنتظَر من نادر الحريري قد يتأخر، أما من عين التينة فقد لا يصل. وبحسب المصادر المطلعة «الطرح غير منطقي وكأنهم يبغون من طرح المداورة بين السفراء الشيعة والمسيحيين إطالة أمد الأزمة». وتلفت المصادر إلى نقطة أنّ من يتولّى المفاوضات بين الخارجية وعين التينة هو المدير العام للمغتربين هيثم جمعة. فرغم تولي الأخير منصب نائب رئيس حركة أمل، «يبقى أن عدم تسليم الملف للوزير علي حسن خليل أو لمستشار الرئيس نبيه بري، علي حمدان، دليلٌ على أنّ الأمور لم تصل إلى خواتيمها بعد».